الخليج العربي المجلد الثاني والعشرون العدد (٢) ١٩٩٠
مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة - الجمهورية العراقية

مجلس التعاون العربي كمدخل اقليمي للتكامل الاقتصادي العربي

الدكتور عادل عبد الغني محبوب
كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية

اولاً: المقدمة

في ضوء تزايد الحاجة لوجود تكتل اقتصادي عربي موحد تم تأسيس مجلس التعاون العربي الذي يضم الاقطار العربية الاربعة: الجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية اليمنية. ومما لاشك فيه ان قيام مجلس التعاون العربي هذا، ما هو الا خطوة متقدمة نحو تكامل اقتصادي عربي موحد، وهي خطوة تزامنت مع استحداث اتحاد المغرب العربي الذي يعد خطوة اخرى نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الموحد التي سبقتها خطوة مبكرة نحو تحقيق هذا الغرض متمثلة بمجلس التعاون لاقطار الخليج العربي.

وتأسيساً على هذه الخطوات تستهدف هذه الدراسة الاسهام في خدمة مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك وتوسيع نطاقه ليشمل سائر القطاعات الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية، وذلك من خلال تطوير اداة جديدة في علم الاقتصاد، اي اقتراح طريقة تكنيكية يمكن بموجبها التعرف على ملامح عمل مستقبلي لاقتصاد عربي موحد، وهي طريقة تصلح ان تكون موضوع تفكير على امل ان تصبح يوماً ما موضوع قرار. ويزداد هذا الامل في ضوء توثيق التعاون العربي القائم في الوقت الحاضر.

وتزداد اهمية هذه الدراسة خاصة اذا ما وضعنا نصب اعيننا ان النظام الاقتصادي الدولي المعاصر والمستقبلي يفرز تغيرات تؤثر في «هياكل» الاقتصادات العربية، ومن ثم تتأثر سيرورة الاستقرار الديناميكي للوحدات الاقتصادية في الاقطار العربية.

ان الذي يميز هذه الدراسة عن غيرها في هذا المضمار يكمن في منهجيتها المستندة على نماذج الاقتصاد القياسي. وهذه النماذج ، بصورة عامة، تتكون من معادلات تضم نوعين من المتغيرات، متغيرات يتم تحديدها من داخل النموذج تعرف بالمتغيرات «الداخلية» كالاستهلاك او الانتاج، ومتغيرات يتم تحديدها من خارج النموذج وتعرف بالمتغيرات «المحددة مسبقا» سواء كانت متغيرات «خارجية» كنمو السكان او هطول الامطار ام متغيرات«متباطئة» اي ان قيمها الماضية معروفة مثل قيمة الانفاق على الاستهلاك في المدة الزمنية الماضية. وتضم كل معادلة ثلاثة حدود: متغيرات وثوابت وعوامل (او اضطرابات) تصادفية وهناك صيغتان للنموذج: صيغة حقيقية تشمل معادلات بمتغيراتها وثوابتها واضطراباتها كما في الواقع يشار اليها بالصيغة «الهيكلية» للنموذج، وصيغة قرارية او سلوكية يتم الحصول عليها بعد ان يتم حل الصيغة الهيكلية، اي بعد عزل المتيغرات المختلطة عن بعضها بحيث يأخذ كل متغير معادلة واحدة تتحدد بالمتغيرات المحددة مسبقا فضلا عن الاضطرابات التصادفية، ويطلق عليها بالصيغة «المختزلة».

وسيتبين من سياق هذا البحث ان القرارات تؤخذ من قبل الوحدات الاقتصادية في ضوء معادلات الصيغة المختزلة، لكن العوامل او الاضطرابات التصادفية ومن اهمها السياسة الدولية تؤثر في معادلات الصيغة الهيكلية، فعندئذ، يصبح نظامان اقتصاديان في الاقل في كل اقتصاد عربي في حالات معينة، فتتعثر مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ولا تحقق القرارات الاقتصادية العربية النتائج المرجوة. كيف يحصل هذا؟ هو السؤال الذي تطرحه هذه الدراسة.

افتراض موضوعي :

يستطيع الباحث ان يضع افتراضا يكاد ان يكون حقيقة كنهج لدراسته: يتزايد الاعتقاد ان الاقتصاد العربي قد وقع تحت تأثيرات الازمة الاقتصادية الدولية بشكل حاد لاسباب عديدة ومتداخلة، من اهمها تراجع فرص العمل الاقتصادي العربي المشترك وتغليب المناهج القطرية والعلاقات الثنائية على المناهج القومية والعلاقات المتعددة الاطراف(١).

فرضية البحث :

بينما تؤثر الاضطرابات التصادفية، ومن اهمها السياسة الدولية، على معادلات الصيغة «الهيكلية» تؤخذ القرارات الاقتصادية في الاقطار العربية في ضوء معادلات الصيغة «المختزلة» بيد ان معادلات الصيغة المختزلة هي مشتقة من الصيغة الهيكلية، فيحدث انفصام بين كل من الانظمة الاقتصادية القائمة وسلوك

---

(١) انظر «الافتتاحية» ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان، العدد السادس، كانون الاول ١٩٨٧، ص٣.

وحداتها. ويتطابق نتائج الصيغتين على مستوى الاقتصادات العربية يتحقق التكامل الاقتصادي العربي.

نطاق البحث :

وانسجاماً مع فرضية هذا البحث ولتحقيق الهدف منه، سنتناول بعد المقدمة تصوّرات تحليلية والتوقعات العقلانية: ماهيتها ثم التوقعات العقلانية من خلال مثال توضيحي والتوقعات العقلانية: اهميتها والتوقعات العقلانية ومجالس التعاون العربي واخيراً الخاتمة.

ثانياً : تصوّرات تحليلية

في ضوء نتائج الدراسات الخاصة بتقييم تجارب المداخل الاقليمية للتكامل الاقتصادي العربي، تنهج هذه الدراسة نهجاً مختلفاً، فتستند على تصورات تحليلية، منها، تصور الاقتصادات العربية كوحدات اقتصادية:

(١) ... متباينة ضمن اقتصادات متعددة وبانظمة اقتصادية متنوعة وبنظريات اقتصادية مختلفة ولا تأخذ بنظر الاعتبار ما يستجد من اضطرابات تصادفية عند صنع قراراتها وبالاخص ازاء السياسة الدولية المؤثرة على كل من هذه الوحدات.

(٢) ... متباينة ولكن ضمن مجموعات او تجمعات اقتصادية وبعدد صغير من الانظمة الاقتصادية وبنظريات اقتصادية متقاربة نسبياً وتميل الى اخذ ما يستجد من اضطرابات تصادفية عند صنع قراراتها الاقتصادية، مثل على مستوى مجالس التعاون العربي، وبالاخص ازاء السياسات الدولية المؤثرة على كل من هذه المجالس.

(٣) ... متناغمة داخل اقتصاد واحد بنظرية اقتصادية موحدة واستخدام ما يستجد من معلومات عند صنع قراراتها الاقتصادية وبالاخص ازاء السياسات الدولية المؤثرة على هذا الاقتصاد العربي الواحد.

ولكن عند استقراء القرارات العربية، يلاحظ الباحث ان بعض السياسات الاقتصادية العربية وبعض البرامج التنموية القطرية قد اسهمت في التقاء اثار الازمة الاقتصادية الدولية الراهنة مع الازمة الاقتصادية في الاقطار العربية التي صارت تعتمد على المعادلات السلوكية دون الاخذ بنظر الاعتبار ما حصل ويحصل وسيحصل في المعادلات الهيكلية في معظم الحالات أساساً لصنع قراراتها منذ مطلع الثمانينيات معلنة انتهاء حالة الازدهار التي شهدتها الحقبة النفطية لمعظم الاقطار العربية في السبعينيات على الرغم من اختلاف طبيعة مشكلات هاتين المجموعتين وتباين سبل مواجهة مشكلاتهما.

فبينما يعود اصل مشكلة الاقتصادات العربية الى اسباب معينة من اهمها انها اقتصادات ضعيفة الترابط البيني العربي، في حين يُعاني الاقتصاد الغربي من مشكلة معاصرة ضاغطة نشطت منذ مطلع السبعينيات تتلخص في تعايش حالة الركود والبطالة مع حالة التضخم في آن واحد على خلاف مجمل الفكر النظري والتجارب السابقة.

وبينما كانت سبل مواجهة مشكلات الاقتصادات العربية منفردة وبالاخص قبل قيام مجالس التعاون العربي كان الاقتصاد الغربي يواجه مشكلاته من خلال جعل الاقتصادات الاخرى سوقاً له والمحافظة على طبيعة تقسيم العمل الدولي واستغلال التجارة الخارجية لتحقيق اهدافه.

وبالاشارة الى التصوّرات التحليلية المذكورة آنفا، لا يمكن

الانتقال من التصوّر الاول الى التصوّر الثاني كشرط مسبق بشكل مطلق لتحقيق التصوّر الثالث الا باتخاذ مواقف حاسمة للتصدي للسياسة الدولية. ولا يمكن اتخاذ هذه المواقف الحاسمة بدون اجراءات عربية مشتركة كمجلس التعاون العربي في المشرق العربي والاتحاد العربي في المغرب العربي ومجلس التعاون العربي لاقطار الخليج العربي من جهة وبدون مواكبة التطورات العلمية من جهة اخرى. فان الاقتصادات العربية ما زالت في انتظار مرحلة تعمل على التسريع في مواكبة التطورات الفنية المستجدة، ومن بينها مفهوم «التوقعات العقلانية» - موضوع دراستنا هذه ومواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها طبيعة الثورة العلمية والتقدم الفني والتقني في العالم.

ان مفهوم «التوقعات العقلانية» مرتبط بنماذج الاقتصاد القياسي ويأخذ بنظر الاعتبار طبيعة العوامل غير المنتظمة او التصادفية في التأثير على مسيرة متغير او مسيرة وحدة اقتصادية، اي انه يهتم بالمستجدات والحالات غير المتكررة بشكل متميز ويحاول تقدير قيم المتغيرات «غير المشاهدة» وكثرت الكتابات حولها بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٧٣، العام الذي شهد فيه الاقتصاد العربي نكسة بسبب منبثق من خارج اقتصاده على عكس ما هو معتاد عليه والمتمثل بالموقف الحاسم الذي اتخذته منظمة الاقطار المصدرة للبترول الخاص بتصحيح اسعار النفط وزيادة صادراته(٢).

واذا كان لهذا المفهوم اهمية متميزة فيما يخص العوامل التصادفية ، فان الباحث الحالي يتصور ان من الاجدر ان يتدارسه

---

(٢) يشار الى عام ١٩٧٣ احيانا بعام فاصل بين فترتين متميزيتين بالنسبة للاقتصاد الغربي ، انظر مثلاً

Steven M. Sheffrin, Rational Expectations, Cambridge University Press, New York, 1983.

المهتمون في الاقطار العربية ، ولان هذه الاقطار تتعرض لعوامل تصادفية اكثر من الدول المتقدمة صناعياً. وهناك جوانب لهذا المفهوم لا تهم الاقتصادات الغربية بشكل مباشر، فبسياقات يتقدم هذا بابراز هذه الجوانب، خاصة وان المكتبة العربية ما زالت تفتقر الى كتابات حوله.

ثالثاً : التوقعات العقلانية، ما هيتها

تنصرف فكرة «التوقعات العقلانية» الى دراسة مدى تطابق نتائج التوقعات التي تكوّنها الوحدات الاقتصادية مع النتائج المنبثقة من الصيغة او النموذج او النظرية التي يضعها الاقتصادي (او المخطط القومي) لها(٣). وبعبارة اخرى، يعتمد سلوك الوحدات الاقتصادية على ما تتوقعه ان تكون عليه قيم اهم المتغيرات الاقتصادية كالانتاج والاستثمار في المستقبل. ومن ناحية اخرى يرغب الاقتصادي في توضيح هذا السلوك من خلال اعتماد صيغة حول كيفية تكوين هذه التوقعات. فعندما تتطابق نتائج التوقعات التي تكوّنها هذه الوحدات مع الصيغة التي يضعها الاقتصادي لها، فعندئذ تتحقق التوقعات العقلانية.

ولكن الصيغة او النظرية التي يضعها الاقتصادي تتأثر بصورة منتظمة مع التغيرات التي تحدث في العمليات التصادفية التي تواجهها هذه الوحدات فينبغي اخذها بنظر الاعتبار في تلك النظرية مجدداً. وبعبارة اكثر دقة، هناك عنصران اساسيان في

---

(٣) على الرغم من ان مفهوم التوقعات العقلانية ما زال قيد التطوير الا انه تم ادخاله في الكتب المنهجية، حول التعريف وصيغ تكوين التوقعات انظر على سبيل المثال :

Thomas B. Fomby, R. Carter Hill and Stanley R. Johnson, Advanced Econometric Methods, Springer-Verlag New York Inc., Tokyo, 1984, PP. 590-596.

التوقعات العقلانية، اولهما يضم التوقعات الاحتمالية الذاتية للوحدات الاقتصادية اذ أن سلوكها يعتمد على ما تتوقعه ان تكون عليه قيم اهم المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة في المستقبل (معادلات الصيغة المختزلة) وثانيهما يضم التوقعات الاحتمالية الموضوعية للنظام الموصوف بالنظرية الاقتصادية التي يحاول الاقتصادي صياغتها (معادلات الصيغة الهيكلية). وفي حالة تساوي هذين العنصرين تتحقق التوقعات العقلانية(٤).

ان توضيح ظاهرة فعلية (مثل مسيرة الانتاج) او التنبؤ عنها يتم بوضع نموذج لمفاهيم الاقتصاد القياسي ويحدد النموذج متغيرات معينة تعرف بالمتغيرات المحددة مسبقاً لتوضيح او التنبؤ بالمتغيرات الداخلية. واذا كانت هذه المتغيرات تتحدد بصورة مشتركة، فيصبح النموذج «آنيا». واذا كان النموذج يضم معادلات خطية، فانه يصبح نموذجاً «خطيا». واذا كان النموذج يشمل متغير او متغيرات (اضطرابات) عشوائية، فيصبح نموذجاً «تصادفياً». وهناك تبريرات مهمة لادخال حد الاضطراب التصادفي الى مثل هذه النماذج من اهمها ما يتعلق بسوء توصيف معادلات النموذج او استبعاد متغيرات مهمة منه او ما يخص مدى دقة قياس المتغيرات او بسبب وجود عشوائية في سلوك الوحدات الاقتصادية. ان حد الاضطراب التصادفي ياخذ اي او جميع هذه الاعتبارات بنظر الحسبان. وبهذا نحصل على ما يعرف بالنماذج الخطية الانية

---

(٤) وعلى الرغم من ان مفهوم التوقعات العقلانية تم استخدامه لاول مرة في نماذج الاقتصاد الجزئي من قبل

J.F.Muth," Rational E. Pectations and the Theory of Price Movements", Econometrica, 29, 1961, PP. 315-335.

الا ان نماذج الاقتصاد الكلي للاقتصاد القياسي اهتمت بهذا المفهوم اكثر وخاصة بعد عام ١٩٧٣ وكمثال اخر حول هذه النقطة انظر

Gregory C. Chow, Econometrics, Mc Graw Hill Book Co., Auckland, 1981, ch.11

(التصادفية)، وهناك افتراضات تخص سلوك حد الاضطراب مثل قيمته التوقعية مساوية للصفر وتباينه ثابتاً وعدم وجود ارتباط بين الاضطرابات التسلسلية او المقاطعية، وهذا ما هو معروف في اصول الاقتصاد القياسي(٥).

ولكن الذي يهمنا في هذه الدراسة يكمن في ان النموذج يحتوي على صيغتين الاولى الصيغة الهيكلية التي تشمل معادلات ذات معلمات بشكل ضمني مثل المنظومة التي تضم معادلة الطلب ومعادلة العرض ومتطابقة تسوية السوق بالنسبة للاقتصاد الكلاسيكي المحدث او المنظومة التي تضم معادلات مثل ما يخص الانفاق على الاستهلاك والانفاق على الاستثمار والانفاق الحكومي فضلاً عن متطابقة الدخل القومي بالنسبة للاقتصاد الكينزي.

اما الصيغة الثانية فهي الصيغة المختزلة والتي يتم الحصول عليها بعد حل الصيغة الهيكلية آنيا مثل مساواة معادلة الطلب مع العرض بالنسبة لنموذج السوق او الحل الاني لمعادلات نموذج تحديد الدخل، على التتالي فتعبر بعدئذ كل معادلة عن متغير داخلي واحد كدالة في جميع المتغيرات المحددة مسبقاً (التي تشمل الخارجية و / او المتباطئة) فضلاً عن حدود الاضطرابات التصادفية .

وخلاصة الامر، هناك صيغتان «هيكلية» و«مختزلة» وتشتق الصيغة المختزلة من الصيغة الهيكلية بوساطة طرق الاقتصاد القياسي التي تعرضها معظم الكتب المنهجية لهذا الحقل. ولكن ربما يكون من المفيد عرض مخطط لطبيعة نموذج الاقتصاد القياسي العام، كما في الشكل (١) الذي يبين تأثير جميع المتغيرات الخارجية

---

(٥) حول هذه الاصول وما بعدها، راجع الكتب المنهجية في الاقتصاد القياسي مثل الدكتور عادل عبد الغني محبوب، الاقتصاد القياسي، مطابع جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٤.

والمتغيرات الداخلية المتباطئة فضلا عن حدود الاضطرابات التصادفية الخاصة بالمتغيرات الداخلية قيد التقدير لاغراض التنبؤ او التحليل او تقييم السياسات الاقتصادية.

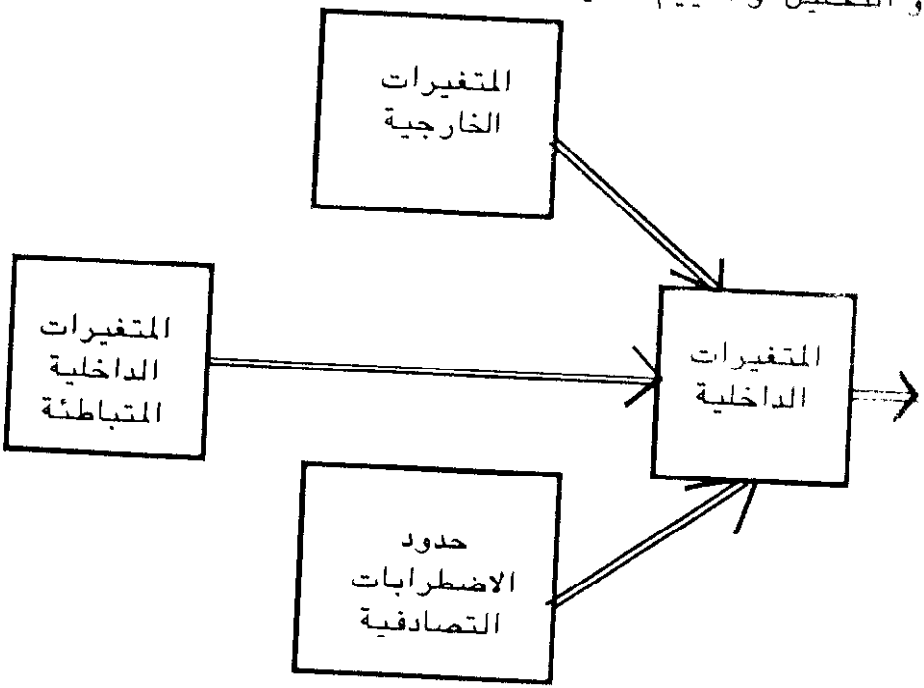

الشكل (١) مخطط لنموذج اقتصاد قياسي عام

وفي ضوء ما تقدم ، هناك تمييز واضح بين المعادلات الهيكلية الممثلة للنظام كما هو ومعادلات الصيغة المختزلة المشتقة منها والممثلة للمعادلات السلوكية المعتمدة في صنع القرارات من قبل الوحدات الاقتصادية.

فاذا حافظت المعادلات الهيكلية على مستواها فعندئذ ستحافظ معلمات معادلات الصيغة المختزلة كذلك على مستواها لانها مشتقة

من المعادلات الهيكلية ومن ثم يكون تقدير معلمات معادلات الصيغة المختزلة كافياً لصنع القرارات الاقتصادية وتقييم نتائجها. ولكن عندما تتغير المعاملات الهيكلية نتيجة تغير سياسة اقتصادية معينة لاسباب مختلفة اقتصادية كانت او اجتماعية ، محلية كانت او دولية، فيتطلب الامر بعدئذ اعادة النظر في عملية توصيف الصيغة الهيكلية للنموذج بغية الحصول على المعادلات الهيكلية بعد التغير لاعادة اشتقاق معلمات الصيغة المختزلة لاغراض صنع القرارات الاقتصادية وتقييم اثارها. ولان الصيغة المختزلة تعبر عن سلوك الوحدات (او الفعاليات) الاقتصادية ولان الصيغة الهيكلية اول ما تتأثر بالسياسات (او المستجدات) الاقتصادية، فاذا تم الحصول على النتائج نفسها من الصيغتين المذكورتين، فعندئذ، تتحقق التوقعات العقلانية(٦).

ويمكن البرهنة على ان توقعات الوحدات الاقتصادية هي التوقعات الرياضية نفسها بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية المتولّدة من خلال نموذج الاقتصاد القياسي، وتعرف هذه النتيجة ايضاً بالتوقعات العقلانية(٧).

---

(٦) لقد قام لوكاس وسارجنت بجمع ونشر (٣٤) بحثاً حول التوقعات العقلانية (٨) منها حول مضامينها وممارسة المختصين بالاقتصاد القياسي و(٧) حول سياسة الاقتصاد الكلي و(٤) حول طرق الاقتصاد القياسي و(٧) حول تطبيقات عامة و(٤) حول اختبار الحيادية و(٤) حول مشاكل الاقتصاد الكلي، مع مقدمة مطوّلة. الا ان هذه الفكرة لم تعرض بهذا الاطار ، انظر:

Robert E. Lucas, Jr. and Thomas J. Sargent (editors), Rational Expectations and Econometric Practice, George Allen and Unwin, London, 1981.

(٧) انظر

Kennth F. Wallis, "Econometric Implications of the Rational Expectations Hypothesis ",Ibid., ch. 18, especially p.329.

ولكي يمكن توضيح كيفية تكوين التوقعات من قبل الوحدات الاقتصادية من الناحية التطبيقية على وفق مفهوم التوقعات العقلانية، ينبغي البدء بتوصيف نموذج اقتصاد قياسي مع ابراز اهمية حد الاضطراب التصادفي بالطبع، ومن ثم اشتقاق التوقعات الشرطية للمتغيرات الداخلية كما سنرى ذلك في المثال الاتي:

رابعا: التوقعات العقلانية من خلال مثال توضيحي

لما كانت الادبيات المتوفرة في هذه الدراسات وحتى العربية منها الى حد ما تعتمد رموزاً اجنبية بشكل مكثف، حاول الباحث الحالي الابتعاد عن استخدامها في هذه الدراسة على امل ان يتم الاتفاق العربي حولها(٨) ولكن لا مفر من استخدامها هنا لاستكمال البحث الحالي.

وبغية عرض مفهوم التوقعات العقلانية للمتغيرات الداخلية بطريقة اصولية، نبدأ بعرض نموذج الاقتصاد القياسي العام بشكله المألوف: فدع

$$B_0 Y_t + B_1 Y_t^e + \Gamma Z_t = U_t \quad \ldots \quad (١)$$

---

(٨) يُطالب الباحث الحالي الجهات المعنية القيام بتوحيد هذه الرموز وجعلها بالطبع بالعربية على مستوى مجالس التعاون العربي ان لم تكن على المستوى الوطن العربي، انظر للكاتب الحالي

«المصطلح العربي الجديد في مادة الاقتصادي القياسي» رسالة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، العدد ١٩، الرياض، ١٩٨٦، ص.ص ٧٧ ـ ٩٨.

حيث ان (y_t) متجه المتغيرات الداخلية للفترات الزمنية (t) وان (Y_t^e) متجه المتغيرات الداخلية التي من المتوقع ان تكون سائدة خلال الاوقات (t) وعلى اساس المعلومات المتوفرة في المتغيرات (Z_t)وهي المتغيرات الخارجية ، وان (U_t) حد الاضطراب الذي من المفترض ان يمتلك وسطاً حسابياً مساوياً للصفر ومصفوفة تباين مشترك ثابتة وعدم وجود ارتباط تسلسلي فضلاً عن عدم ارتباطه بمتغيرات خارجية.

ثم نطبق الافتراض القاضي بان المتغير (Y_t^e) هو بالضرورة ما يتنبأ عنه النموذج نفسه بالنسبة للمجموعة نفسها من المعلومات، على وفق مفهوم التوقعات العقلانية(٩). وهذا يعني ، ان

$$Y_t^e = E(Y_t | Z_t) + Vt \quad \ldots\ldots \quad (٢)$$

حيث يشير الرمز (E) الى التوقع الرياضي والخط [|] الى شرطية التوقع بما يتوفر من معلومات . وعلى الرغم من انه يمكن لحد الاضطراب (U_t) ان يختلف عن نظيره (V_t) للاشارة الى امكانية وجود فرق بين التوقعات والتنبؤ الناتج عن النموذج ذاته، الا انه يمكن افتراض ان هذه الاضطرابات (او الاخطاء) غير مرتبطة بشكل منتظم مع المتغيرات التوضيحية في المنظومة، كذلك نفترض ان الحد (V) يمتلك خصائص الحد (U) المذكورة سابقاً نفسها.

---

(٩) انظر

John F. Muth, " Estimation of Economic Ralationships containing Latent Expecta tions Variables" in Lucas and Sargent, Op. Cit., pp 321 - 324.

وفي الخطوة الثالثة يتم التعبير عن متغير التوقعات (Y_t^e) صراحةً بدلالة المتغيرات الاخرى في المنظومة من خلال اخذ التوقعات الشرطية للمعادلة (١) وباستخدام المعادلة (٢) نحصل على:

$$B\,Y_t^e + \Gamma Z_t = B_o\,V_t \qquad \ldots \quad (٣)$$

حيث ان (B) في هذه المعادلة تساوي معامل المتغيرات «المشاهدة» (Bo) في المعادلة (1) زائدا معامل المتغيرات «غير المشاهدة» او المستجدات (B_1) ، وفي حالة كون (B) «غير منفردة» اي قابلة للحل يظهر الحل كالاتي.

$$Y_t^e = -B^{-1}\,\Gamma Z_t + B^{-1}\,Bo\,Vt \qquad \ldots \quad (٤)$$

وبالتعويض من المعادلة (٤) في المعادلة (١) يصبح لدينا:

$$Bo\;Y_t + \Gamma_1\;Z_t = u'_t \qquad (٥)$$

حيث ان

$$\Gamma_1 = (1 - B_1\,B^{-1})\,\Gamma = Bo\,B^{-1}\,\Gamma$$

وان

$$u'_t = u_t - B_1\,B^{-1}\,Bo\,vt$$

فالمعادلة (٥) تعرض منظومة معبراً عنها بدلالة متغيرات «مشاهدة» فقط(١٠).

---

(١٠) المصدر نفسه.

ملاحظة حول طرق التقدير:

يتم تقدير (Bo) و (Γ_1) في المعادلة (٥) باستخدام طرق مختلفة مثل طريقتي الامكان الاعظم والمربعات الصغرى ذات المرحلتين وتكون التقديرات فيها منسقة وكفوءة تقاربياً، بينما لا نحصل على مثل هذه التقديرات من طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية حتى اذا كانت (Bo) مساوية للواحد الصحيح. ومن الافضل استخدام المربعات الصغرى ذات المرحلتين لانها تميز المتغير التابع (المعتمد) عن متغيرات التوقعات[١١] كما يمكن ربط هذا الموضوع بمشكلة اخطاء في المتغيرات الداخلية.

خامساً : التوقعات العقلانية، اهميتها

بعد ان تم التعرف على ماهية التوقعات العقلانية نحاول هنا الاشارة الى اهميتها. ان اهمية هذا المفهوم بصورة عامة تتبين من خلال التفحص في مضامين العنصرين الاساسيين (١) التوقعات الاحتمالية الموضوعية للنظام الموصوف بالنظرية الاقتصادية او الصيغة الهيكلية للنظام الذي تمثله و(٢) التوقعات الاحتمالية الذاتية للوحدات الاقتصادية أو الصيغة المختزلة، اي المعادلات السلوكية التي تعتمدها الوحدات الاقتصادية في صنع قراراتها. ان مدى التباعد او التقارب بين هذين العنصرين يشخص اهمية هذا المفهوم، وهي عديدة، منها تكنيكية[١٢] الا انه يكفي ذكر ثلاثة امور

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٢٣.

(١٢) مثل (مشكلة التشخيص the Identification problem) والباحث الحالي منعكف على دراسة العلاقة بين هذه المشكلة ومفهوم التوقعات العقلانية.

أولاً : تزايد اهتمام وقلق واضعي السياسات الاقتصادية مجدداً خلال الثمانينيات بعد «فشل» النظرية الكينزية في مطلع الخمسينيات[١٣] واستفحاله في السبعينيات[١٤] والذي سبقه فشل النظرية الكلاسيكية في الثلاثينيات. وصار على الاقتصاديين ان يتباروا في محاورة جديدة . فهل اطر النظريات المعتمدة في الوقت الحاضر تتسم بفاعلية؟ واذا كانت كذلك فلماذا هذا التباعد بين توقعات النظرية وتوقعات الوحدات الاقتصادية؟ وان لم تكن كذلك - وهذا اقرب الى الواقع - فكيف يمكن تحويرها بغية تحسين القدرة في التحليل الاقتصادي؟

ثانياً : ان القواعد المعتمدة في صنع القرارات من قبل الوحدات الاقتصادية مثل جداول العرض والطلب التي تتنبأ بها النظرية الاقتصادية تتغير بصورة منتظمة مع التغيرات التي تحدث في العمليات التصادفية (او العشوائية) التي تواجهها هذه الوحدات، الامر الذي يعزز التباعد بين توقعات النظرية وتوقعات الوحدات الاقتصادية ويزيد من اهمية هذا المفهوم.

ثالثاً : يتسم هذا المفهوم بالسمة العملية حيث ينسجم مع الممارسة العملية المعتادة للاقتصادي الذي يفترض ان الناس يسعون وراء تعظيم منافعهم وبالطبع ان هذا الافتراض لا يستبعد ان بعض

---

(١٣) حول ذلك انظر:

George Hadjimatheou, Consumer Economics After Keynes, Wheat sheaf Book Ltd., Brighton, 1987.

(١٤) حول هذه النقطة انظر:

Robert E. Lucas, Jr. and Thomas J. Sargent, "After Keynesian Macroeconomics" in Rational Expectations and Econometric Practice, Op.Cit., PP.295-320.

الناس يسلكون سلوكا مختلفاً او مزاجياً، ولكن لا يوجد سبب مقنع للاعتقاد بان هذا السلوك المختلف يسبب انحرافات منتظمة عن السلوك العقلاني او انحرافات يمكن التنبؤ عنها بحيث يستطيع الاقتصادي على المستوى الكلي نمذجتها بقصد التوصل الى تحديد توصيات يعرضها على الجهات المختصة. ومع ذلك لا يشترط هذا المفهوم بأن توقعات الناس مساوية للتوقعات الرياضية الشرطية فقط وانما تكون توقعات الناس مساوية للتوقعات الرياضية الشرطية زائداً حداً عشوائياً. وقد يكون هذا الحد كبيراً في بعض المجتمعات وبالاخص تلك المجتمعات المتأثرة بسياسات اقتصادية خارجية عنها، كالمجتمعات العربية التي تتميز بضعف الترابط البيني الممثل بطبيعة التجارة الخارجية المفروضة عليها. وفي ضوء ذلك تقترح هذه الدراسة الاهتمام بمفهوم التوقعات العقلانية الذي يعالج هذا الحد بشكل متميز واكثر من معالجة نماذج الاقتصاد القياسي له. فالى هذه المجتمعات ننتقل الان.

سادساً: التوقعات العقلانية ومجالس التعاون العربي

تاسيساً على ما تقدم، يمكن الاستنتاج أن مفهوم التوقعات العقلانية يهتم بدراسة مدى تطابق نتائج التوقعات التي تكونها الوحدات الاقتصادية مع نتائج النظرية الاقتصادية وبالاخص نماذج الاقتصاد القياسي، وان طريقة تكوين توقعات الوحدات الاقتصادية تعتمد على :

(١) المعلومات المتوفرة لدى هذه الوحدات .

(٢) الكيفية التي بموجبها تستخدم الوحدات الاقتصادية هذه المعلومات .

فبالنسبة لاية مجموعة معطاة من المعلومات يفترض مفهوم التوقعات العقلانية ان توقعات متخذي القرارات الاقتصادية او التخطيطية موزعة حول التنبؤ من النظرية. وهذا يعني انه يتم التعامل مع المعلومات في ضوء الهيكل الملائم للفعالية الاقتصادية

كالانتاج والاستثمار او في ضوء هيكل الوحدة الاقتصادية من حيث المكان.

واذا ما افترضنا ان الوحدات الاقتصادية على المستوى الاجمالي هي اقتصادات الاقطار العربية لدراستنا هذه، فان كل ما تم اثباته آنفا يصح تحويره لخدمة هذا الافتراض.

فالتباعد، على عكس التقارب، بين توقعات الوحدات (او اقتصادات الاقطار العربية) والتنبؤ من النظرية (او الخطة) التي صاغها الاقتصادي (او المخطط) على الصعيد القطري يؤشر الى وجود اكثر من نظام اقتصادي داخل اقتصاد القطر الواحد.

كذلك ، يؤشر التباعد، على عكس التقارب، بين توقعات اقتصادات الاقطار العربية مجتمعة والتنبؤ من النموذج الذي وضعه (المخطط القومي) بوجود عدد من انظمة اقتصادية اكبر من عدد الاقتصادات على صعيد مجالس التعاون العربي ان لم تكن على الصعيد القومي. وينتج هذا الوضع من خلال «الافتراض الموضوعي» في مقدمة هذه الدراسة. والذي يؤكد خطورة دور السياسة الاقتصادية الدولية في مسيرة الاقتصادات العربية. وكلما استمر تأثير هذه السياسة بالزمان وتوسع بالمكان كلما اتسع نطاق التجزئة والقطرية وبالنتيجة يزداد عدد الانظمة الاقتصادية داخل كل اقتصاد ناهيك عن الاقتصاد الاجمالي القومي.

وبالنسبة للتصورات التحليلية المذكورة في (ثانياً) من هذه الدراسة نحصل على الاتي:

(١) كلما كبر تأثير السياسة الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية، كلما اتسعت الفجوة بين نتائج توقعات الاقتصادات العربية ونتائج نموذج (التخطيط القومي) .

(٢) كلما ضعف تأثير هذه السياسة على اقتصاداتنا كلما زاد التنسيق والتعاون بين الاقطار العربية.

(٣) في غياب تأثير السياسة الاقتصادية الدولية على اقتصادات الاقطار العربية يتحقق حلم الجماهير العربية في الوحدة الاقتصادية التي هي ثمرة التكامل الاقتصادي العربي الناتج عن مجالس التعاون العربي.

ان هذه التصوّرات لا تبتعد عن استنتاجات دراسات عديدة بهذا الخصوص، فالتصوّر الاول يشير الى احتمال المزيد من التفتت والتجزئة والقطرية والثاني يشير الى احتمال زيادة التنسيق والتعاون بين الاقطار العربية. اما التصوّر الثالث فيشير الى تحقيق حلم الامة العربية في الوحدة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الناحية العملية ، فان هناك محاولات باتجاه الاقتراب من تحقيق التصوّر الثاني في الوقت الحاضر على امل ان تلحقها خطوات اخرى باتجاه التصور الثالث. وان قيام مجلس التعاون في المشرق العربي واخر في الخليج العربي واتحاد في المغرب العربي ما هي الا مؤشرات مهمة نحو التكامل الاقتصادي العربي ومن ثمّ تقليص الفجوة بين توقعات الوحدات الاقتصادية في الاقطار العربية ونتائج توقعات (المخطط القومي) او من في حكمه.

ولربط هذه التصوّرات بنماذج الاقتصاد القياسي ومفهوم التوقعات العقلانية سوية مع النتائج المتوقعة من قيام مجالس التعاون العربي يمكن الاستفادة من مخطط نموذج الاقتصاد القياسي العام في الشكل (١) وتحويره ليصبح كما في الشكل (٢) الذي يبين تأثير السياسة الاقتصادية الدولية.

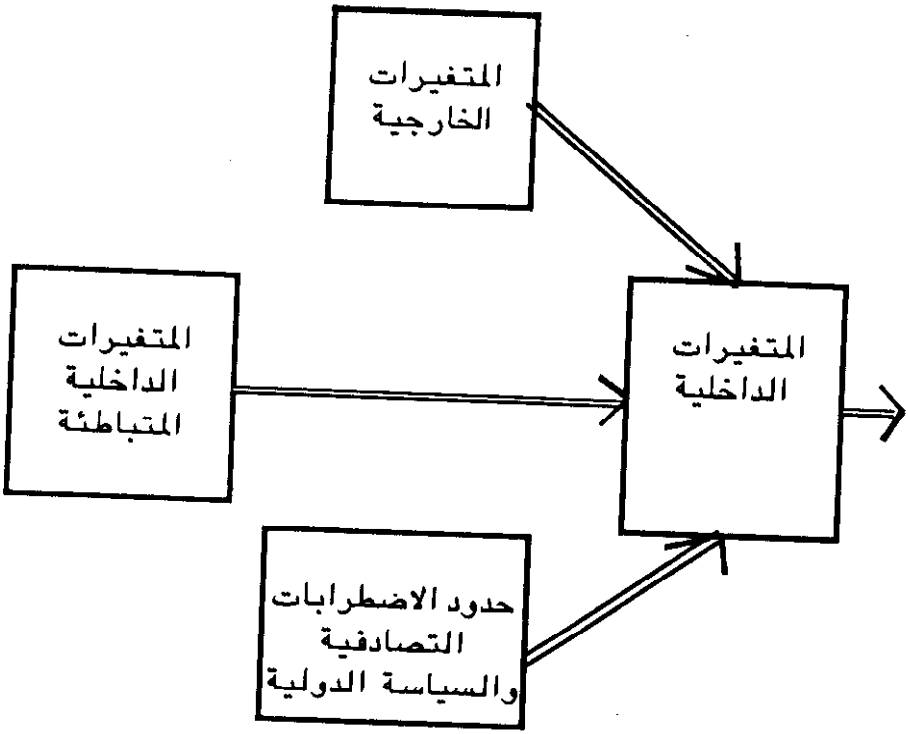

الشكل(٢) مخطط لنموذج اقتصاد قياسي عام وتأثير السياسة الاقتصادية الدولية.

وبالنسبة للبحث التطبيقي فانه يعني مضمون مفهوم التوقعات العقلانية، وان التوقعات عن المتغيرات الاقتصادية الداخلية يجب ان تكون منسقة مع مخطط نموذج الاقتصاد القياسي على مستوى اقتصاد كل قطر عربي وعلى مستوى «اقتصاد» مجلس التعاون العربي ومن ثمّ على مستوى «الاقتصادي العربي». ولهذا تتطلب مسألة ادخال هذه الوقعات في نماذج الاقتصاد القياسي التطبيقية نقطتين:

(١) افتراضات او مواصفات موضوعية خاصة بملامح او مشكلات الوحدات (يعني الاقطار العربية) قيد النمذجة و(٢) هيكل النظام الاقتصادي الذي يضم هذه الوحدات (او الاقطار العربية الممثلة بالمجالس العربية) كاقتصاد السوق او نظام التخطيط او اية تشكيلة بينهما، وبعبارة اخرى، ان المعلومات المتوفرة من جهة والدراية بهيكل الاقتصاد من جهة ثانية والرغبة في النمذجة وتوفير مستلزماتها التقنية من جهة ثالثة، هي العوامل المؤثرة في تطبيق مفهوم التوقعات العقلانية.

سابعاً: الخاتمة

استهدف هذا البحث تطوير اداة جديدة في علم الاقتصاد يمكن بموجبها التعرف على ملامح عمل مستقبلي لاقتصاد عربي موحد، وهذه الاداة هي مفهوم التوقعات العقلانية تم استخدامها في تحليل العلاقة بين مجالس التعاون العربي والتكامل الاقتصادي العربي في ضوء افتراض موضوعي يقضي بتزايد الاعتقاد بوقوع الاقتصادات العربية تحت تأثيرات الازمة الاقتصادية الدولية بشكل حاد ومن خلال فرضية بحثية تعني بتأثير الاضطرابات التصادفية ومن اهمها السياسة الدولية على القرارات الاقتصادية في الاقطار العربية وبوساطة تصورات تحليلية حول احتمال المزيد من «تفتت» او «تنسيق» او «تكامل» الاقتصاد العربي.

وللاجابة عن السؤال الخاص بوجود اكثر من نظام اقتصادي في كل اقتصاد قطري، بيّن هذا البحث وجود صيغتين لنموذج كل اقتصاد، الصيغة الهيكلية التي تمثل النظام الاقتصادي القائم والصيغة المختزلة التي تمثل المعادلات السلوكية المعتمدة في صنع القرارات الاقتصادية، ولان الصيغة المختزلة تشتق من الصيغة الهيكلية (باساليب الاقتصاد القياسي) فينبغي تطابق نتائج هاتين الصيغتين والا يحدث انفصام بينهما وتتعدد الانظمة الاقتصادية داخل كل

اقتصاد بدون وجود تناغم بينها.

ثم يكمن مضمون مفهوم التوقعات العقلانية في تطابق نتائج الصيغتين الهيكلية والمختزلة ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال قيام مجالس التعاون العربي خطوة متقدمة نحو التكامل الاقتصادي العربي.

ومن بين التوصيات الممكن ان تنبثق من هذا البحث الخاصة بالجانب العلمي:

ضرورة اهتمام مجالس التعاون العربي بمواكبة التطورات العلمية وتوحيد الرموز والمصطلحات الاجنبية بعد تعريبها والعناية بالمواد العلمية الاكثر حداثة وتطوراتها والتفكير باعداد نموذج اقتصاد قياسي اجمالي لكل مجلس والسعي لاستحداث لجان للاقسام الجامعية المتناظرة في كل مجلس لتجتمع دورياً بشأن التباحث والتشاور في المناهج الجامعية وتطوراتها تمهيداً لتعميم هذه التوصيات على مستوى الوطن العربي الذي يشاهد في الوقت الحاضر خطوات جادة نحو الامل المنشود في الوحدة الاقتصادية العربية.

المراجع

العربية:

١- مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، عمان، العدد السادس، كانون الاول ١٩٨٧.

٢- الدكتور عادل عبد الغني محبوب ، الاقتصاد القياسي، مديرية مطابع جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٢.

الانكليزية:

1- Chow, C. Gregory, Econometrics, McGraw-Hill Book Company, Auckland, 1981.

2- Fomby, B. Thomas, Hill, R. Carter, and Johnson, R. Stanley Advanced Econometrics Methods, Springer- Verlag New York Inc., Tokyo, 1984.

3- Hadjmatheou, George, Consumer Economics After Keynes, Wheatsheaf Books Ltd., Brighton, 1987.

4- Lucas, Robert E., Jr. and Sargent, Thomas J., "After Keynesian Ma-

cro economics" in Rational Expectation and Econometric Practice, by Lucas and Sargent (editors), George Allen and Unwin, London, 1981, pp.295-320.

5 - Muth, J.F., "Rational Expectations and the Theory of Price Movements", Econometrica, 29, 1961.

6- ___ " Estimation of Economic Relationships Containing Latent Variables" in Lucas and Sargent, as in 4 above.pp.321-.328.

7- Sheffrin, Steven M., Rational Expectations, Cambridge University Press, New York, 1983.

8- Wallis, Kennth F., " Econometric Implications of the Rational Expectations Hypothesis" in lucas and Sargent as in 4 above, pp., 329-354.